مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

هل الحوثيون على استعداد لتقديم تنازلات في اليمن؟ تحليلات

مجلة فورين بوليسي
الأمريكية

ترجمة خاصة

جيرالد فييرستين، سفير الولايات المتحدة السابق في اليمن،
وفاطمة أبو الأسرار، باحثة غير مقيمة في معهد الشرق
الأوسط وكبيرة المحللين في مركز واشنطن للدراسات اليمنية

يتمتع الحوثيون بسجل إنجازات ضعيف في المفاوضات. لكن التخلي عن التفاوض معهم ليس خيارًا.

جيرالد فييرستين، سفير الولايات المتحدة السابق في اليمن، وفاطمة أبو الأسرار، باحثة غير مقيمة في معهد الشرق الأوسط وكبيرة المحللين في مركز واشنطن للدراسات اليمنية.

19 سبتمبر 2022، 3:23 مساءً

بعد ثماني سنوات من الجمود، أعيد تنشيط الجهود لدفع اليمن نحو تسوية سياسية - بمساعدة القيادة القوية من الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي أعطى الأولوية لإنهاء الصراع في اليمن في بداية ولايته. تم تجديد الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة بين الأطراف المتحاربة - المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران والتحالف العسكري بقيادة السعودية الذي يقاتل لاستعادة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا - والتي تم الاتفاق عليها في بداية شهر رمضان في أوائل شهر أبريل / نيسان، وإن كان ذلك فقط بعد أن مارس المفاوضون العمانيون ضغوطًا هائلة على الحوثيين لقبول التمديد.

كان لاتفاق وقف إطلاق النار مكونان رئيسيان: وقف جميع العمليات العسكرية الهجومية البرية والجوية والبحرية داخل اليمن وخارجه، وتجميد المواقع العسكرية الحالية على الأرض، مع إجراءات بناء الثقة التي من شأنها تهيئة البيئة، من أجل تسوية سياسية مستقبلية بين الأطراف المتحاربة.

لكن العديد من اليمنيين ما زالوا متشككين بشأن آفاق محادثات السلام مع الحوثيين. غالبًا ما يقولون إن الحوثيين ليسوا مخلصين في السعي إلى حل سلمي للصراع، نظرًا لاستمرار عنفهم وخطابهم ضد خصومهم. لم يقدم الحوثيون أنفسهم أبدًا أي اهتمام بعملية سلام أو تسوية تفاوضية، ولا يسعون بنشاط للمشاركة في جهود خفض التصعيد. عبر الحوثيون في بياناتهم العلنية واجتماعاتهم الخاصة، عن موقف ثابت في جعل أي محادثات سلام تستجيب لمطالبهم، مثل فتح مطار صنعاء، مما يوفر لهم ميزة نسبية في حال تراجعوا عن تنفيذ جانب من جوانب الصفقة.

يثير هذا سؤالًا أساسيًا حول ما إذا كان الحوثيون على استعداد لتقديم تنازلات. إن صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات إنسانية بسيطة، مثل تخفيف حصار مدينة تعز الذي دام سنوات، تجعل من الصعب أن نكون متفائلين بشأن استعدادهم لتقديم تنازلات في القضايا الأساسية المتعلقة بتقاسم السلطة والحكم وتنفيذ نظام سياسي يمكن لجميع اليمنيين المصادقة عليه.

وفقًا لتحليل البيانات التي قدمها مرصد الهدنة اليمني، فإن استخدام الحوثيين لهجمات الصواريخ والطائرات بدون طيار والمدفعية شكل 97 بالمائة من انتهاكات الهدنة. علاوة على ذلك، أثار هجوم الحوثيين على حي سكني في تعز في يوليو، قبل أسبوعين فقط من تجديد الهدنة، حيث أصيب 11 طفلاً وقتل واحد، إدانة من الأمم المتحدة. عززت عودة الجماعة السريعة إلى العنف الشكوك بأن الحوثيين ربما ينتظرون الوقت المناسب ببساطة قبل تجديد هجومهم العسكري بمجرد انتهاء وقف إطلاق النار.

حتى إلى جانب التزامهم الأيديولوجي بمتابعة أهدافهم السياسية والدينية من خلال الصراع والعنف، استفاد الحوثيون مؤسسياً وشخصياً من صعود اقتصاد الحرب. كلما تمكن الحوثيون من مواصلة الحرب، زاد قدرتهم على التحكم في موارد الدولة مع الاعتماد على المساعدات والضرائب غير القانونية والمزيد من التمكين الاقتصادي الذي يحافظ على المستوى الأعلى لمحتوى حركتهم في ظل الوضع الراهن.

لقد ساعدت ملايين الدولارات القادمة إلى مناطق الحوثيين من خلال سيطرتهم على خزائن البنوك والموارد الطبيعية والضرائب المفروضة على السفن التي ترسو في الحديدة، وتحصيل أرباح قطاع الاتصالات وكذلك الضرائب على الصناعات الرئيسية، على الحفاظ على دعم أتباعهم من خلال تحويل المساعدات لمقاتليهم والأسر التي تعتمد عليهم. في غضون ذلك، فإن مواردهم تتجه نحو المجهود الحربي، كما يظهر في العرض العسكري الكبير الذي أقيم في بداية سبتمبر، بعد شهر من تجديد الهدنة، وفي انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار في الحديدة الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم في نهاية عام 2018.

في حين أشار الخبراء في كثير من الأحيان إلى أن الحوثيين قد يرون في الحد من العنف وسيلة لتحقيق الشرعية الدولية، يمكن القول إن هذه الشرعية قد تم تحقيقها بالفعل. تعترف الأمم المتحدة بهم على أنهم طرف الصراع الرئيسي في اليمن وعملت على تأمين مطالبهم في مبادرات السلام المختلفة. وقد تمت الإشارة إلى زعيمهم بلقبه الديني، "سيد"، والذي يرفض العديد من اليمنيين استخدامه بسبب الدلالة الطبقية والصفات الأيديولوجية المرتبطة به. وبالمثل، أشارت الأمم المتحدة والوكالات الأخرى إلى الحركة باسم ("أنصار الله")، وهو اسم يعتقد العديد من اليمنيين أنه يضفي الشرعية على حركة الحوثيين كمؤسسة سياسية - يحاول الحوثيون إعادة تسمية أنفسهم باستخدام هذا الاسم، للابتعاد عن أن يُنظر إليها محليًا على أنها جماعة متمردة دون وطنية تقوم على سعي عشيرة الحوثيين إلى السلطة المطلقة من خلال التمرد والعنف.

خلال ست جولات من الصراع مع حكومة علي عبد الله صالح السابقة من 2004 إلى 2010، ومفاوضات بوساطة الأمم المتحدة مع حكومة عبد ربه منصور هادي في سبتمبر 2014، ومفاوضات ستوكهولم في ديسمبر 2018، يبدو سجل الحوثيين في إبرام الاتفاقات ثم انتهاكها راسخًا.

في حالة ستوكهولم، نصت الصفقة، التي كانت مستعجلة وغامضة في كتابتها، على وقف فوري لإطلاق النار في الحديدة، حيث استعد التحالف بقيادة السعودية بالتعاون مع القائد العسكري اليمني طارق صالح لمعركة برية لإخراج الحوثيين من المدينة الساحلية. لو كان الهجوم المخطط له ناجحًا، لكان قد قطع وصول الحوثيين إلى البحر الأحمر وحد من وصولهم الإقليمي إلى صنعاء، وعدد قليل من المناطق الأخرى في الشمال التي يسيطرون عليها. ومع ذلك، مع إزالة التهديد الذي يتعرض له موقعهم في الحديدة، أعاد الحوثيون المدعومون من إيران نشر جميع قواتهم لتعزيز قبضتهم على الحديدة، والتوسع بشكل أعمق في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة في الجوف والضالع، وبدء هجوم وحشي في مأرب. أدى ذلك إلى نزوح ملايين الأشخاص وعرض للخطر أو عكس المكاسب التي حققتها الحكومة اليمنية منذ بداية الصراع.

من المرجح أن تتجنب قيادة الحوثيين التوصل إلى تسوية سياسية لأن أي اتفاق لتقاسم السلطة سيترك جزءًا كبيرًا من مؤسستهم السياسية والاستخباراتية دون سيطرة كاملة. وهذا يعني أيضًا أنهم سيخسرون قدرًا كبيرًا من القوة السياسية والاقتصادية التي لن تكون متاحة لهم على الفور في تسوية سياسية تفاوضية. إضافة إلى ذلك، تسببت الانقسامات القائمة بالفعل بين أعضاء مليشيات الحوثي، وخاصة من جانب الأعضاء الذين لا يشعرون بأنهم مدينون بالفضل لإيران، في انعدام الثقة الداخلية الذي لا يريد الحوثيون فضحه. تشير هذه الديناميات إلى أن الحوثيين ليسوا مستعدين تمامًا لتسوية سياسية.

وعلى الرغم من سجل الحوثي الإشكالي، فإن التخلي عن المفاوضات ليس خيارًا، لأن فشل المفاوضات قد يعني نتيجة أسوأ لمستقبل اليمن. كما أنه سيترك بلا شك سلطة الحوثيين دون منازع في المناطق التي يسيطرون عليها حاليًا، وهو ما لا يصب في مصلحة اليمن أو المنطقة الأوسع. وبالتالي، فإن القضية بالنسبة للحكومة اليمنية والمجتمع الدولي التي تدعم التوصل إلى حل تفاوضي للصراع هي كيفية ضمان أن أي اتفاق سلام يتضمن حواجز حماية مناسبة لمنع تراجع الحوثيين.

قد تؤدي التحسينات الأخيرة في المناخ الإقليمي إلى زيادة احتمالات نجاح المفاوضات. تقدم عودة السفراء الإماراتيين والكويتيين إلى طهران، وكذلك المقترحات السعودية للارتقاء بالحوار الثنائي مع إيران إلى المستوى الوزاري، قنوات ثنائية للتواصل مع النظام الإيراني، وفرصة للضغط من أجل التعاون الإيراني في السياسة اليمنية التي تتوسط فيها مفاوضات الأمم المتحدة. وبالمثل، فإن إمكانية العودة المتفق عليها إلى إنفاذ الاتفاق النووي الإيراني يمكن أن تعمل أيضًا على تقليل التوترات الإقليمية وتحسين احتمالات نجاح المفاوضات.

لا يزال من غير الواضح، بالطبع، ما إذا كانت الحكومة الإيرانية، حتى في بيئة أفضل، سيكون لديها الرغبة أو القدرة على الضغط على الحوثيين للتوصل إلى حل سياسي في غياب التزام الحوثيين. ولكن حتى قرار في طهران بسحب عناصر الحرس الثوري الإسلامي وحزب الله من اليمن، فضلاً عن إنهاء إمدادات الأسلحة للحوثيين - والتي تستمر على الرغم من وقف إطلاق النار - ستكون كافية لقلب التوازن على الأرض نحو اتفاق سياسي .

لكن التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيتجاوز مجرد التوصل إلى اتفاق والتأكد من التزام الحوثيين بشروطه. يجب أن تضمن الأمم المتحدة تحييد حوافز العودة إلى العنف وأن الشروط لاتفاق سلام مستدام من شأنه أن يعامل جميع الأطراف المعنية بإنصاف. لكي تكون العملية عادلة، يجب التعامل مع انتهاكات الاتفاقية على الفور، ويمكن الاتفاق على العقوبات مسبقًا لمعالجة عدم الامتثال. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى النشاط العسكري المتزايد حول مدينة تعز، فإن الأمم المتحدة يجب أن تضع تدابير لحفظ السلام لمنع توسع الحوثيين في مناطق جديدة.

وبالتالي، فإن أي اتفاق سيتطلب التزاماً مطولاً من قبل المجتمع الدولي لمراقبة التنفيذ. يجب أن يشمل هذا عددًا كافيًا من قرارات الأمم المتحدة. يتوقف حفظ السلام على إنفاذ شروط الاتفاقية، والإشراف على أي مكونات سياسية للاتفاقية، والتمثيل المتساوي للمرأة والشباب والمجتمع المدني في المؤسسات الحاكمة وكذلك أي جولة جديدة من المحادثات في إطار الحوار الوطني. وستكون مجموعة أصدقاء اليمن، التي تضم ما يقرب من 40 حكومة ومنظمة دولية تشكل أقرب شركاء اليمن الدوليين، عنصرًا أساسيًا للمشاركة الدولية في دعم قرار المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتعزيز الانتعاش السياسي والاقتصادي والأمني لليمن في المستقبل.

الرابط الأصلي للدراسة

https://foreignpolicy.com/2022/09/19/yemen-war-peace-negotiations-houthis-compromise-cease-fire/